

استمرار إضراب عمال المصافي و«توتال-إينيرجيز» في فرنسا



تواصل الإضراب في مصافي النفط في فرنسا، أمس الخميس، في «إيسو-إكسون موبيل» التي استُهدف عمالها أولاً بأمر باستئناف العمل، بينما أعلنت «توتال-إينيرجيز»؛ حيث ما زال المضربون يمنعون نقل المحروقات إلى محطات الوقود التي تعاني من شح، عن «مكافأة استثنائية» في كانون الأول/ديسمبر، فيما توقع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها الأسبوع المقبل.

وفي أجواء الإضراب هذه، أعلنت «توتال-إينيرجيز» عن مكافأة «استثنائية» ستوزع على «جميع موظفيها في العالم»، وتعادل راتب شهر واحد في كانون الأول/ديسمبر، مع تحديد سقف «للرواتب الكبرى». ورفض المضربون في هذه المجموعة مساء الأربعاء بشدة اقتراحاً للإدارة بإلغاء حظر عمليات التسليم عند الفجر كشرط مسبق لبدء مفاوضات حول الأجور. وقال تياري ديفرسن من الاتحاد العمالي العام (سي جي تي) والعضو في اللجنة النقابية لـ«توتال-إينيرجيز» أوروبا، بعد اجتماع عقد ليلاً في مقر المجموعة: «إنه رفض قاطع واسع». وأضاف أن الموظفين «لا يريدون التفاوض بشأن هذا المطلب». وتابع: «أضعنا وقتاً طويلاً ونحن الآن نتفاوض بدون شروط»، معتبراً أن «طلب» المجموعة «الإفراج عن المنتج» أي الوقود، مرادف لأمر «ناعم» باستئناف العمل.

من جهتها، أكدت المجموعة «النتيجة السلبية لمناقشات الليل». وكان الحوار استؤنف على ما يبدو في وقت سابق من
نهار الأربعاء، مع موافقة الإدارة استقبال اللجنة النقابية

ودخل النزاع مرحلة جديدة الأربعاء، مع تنفيذ التهديد بإصدار أوامر بالعودة إلى أماكن العمل الذي تلوح به الحكومة
ويشمل حالياً أربعة موظفين في مستودع الوقود التابع لمصفاة إكسون موبيل في بور جيروم/نوتردام دو غرافنشنون في
منطقة سين ماريتيم (شمال غرب). والمطلوب من هؤلاء الموظفين إعادة ضخ الوقود. واحتجّ أحد قادة الاتحاد العمالي
العام فيليب مارتينيز الذي جاء لدعم موظفي إكسون موبيل على «القرار الذي يعدّ فضيحة»، وأعلن عن تقديم طلب
للطعن فيه

وقالت إدارة منطقة سين ماريتيم مساء الأربعاء، إن «الضخ بدأ والمحروقات وصلت إلى الأنبوب المخصص لتزويد
«منطقة باريس

وتوقع الرئيس إيمانويل ماكرون، في مقابلة مع قناة «فرانس2» مساء الأربعاء، أن يعود الوضع إلى طبيعته في توزيع
المحروقات «خلال الأسبوع المقبل». وسبب النزاع هو الأجور، ويطالب الاتحاد العمالي العام الذي أطلق الإضراب في
27 سبتمبر في «توتال-إينيرجيز» بزيادة نسبتها 10 في المئة في 2022، مقابل 3,5 في المئة منحت في بداية العام. (ا
(ف ب